بعض

المؤاخذات والملاحظات

على كتاب

[سنن ابن حزم الظاهري]

جمع الدكتور مجيد الخليفة

كتبها

ابن تميم الظاهري

بسم الله الرحمن الرحيم

بعض المؤاخذات على سنن ابن حزم الظاهري الذي جمعه الدكتور مجيد الخليفة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فقد سألني منذ مدة أحد الإخوة عن رأيي بما جمعه الدكتور مجيد الخليفة في كتاب سنن ابن حزم الظاهري، وذلك لأني كنت قد جمعت أحاديث ابن حزم منذ سنوات، فأراد السائل أن يعرف ما الذي اتفقنا فيه، وما الذي اختلفنا عليه في كيفية ومنهجية التأليف.

وقد اعتذرت للأخ ولم أجبه بشيء ؛ لأن الكتاب المذكور لم يكن عندي.

إلا أن زيارة الشيخ الفاضل محمد السيف لي قبل أيام أرجعت السؤال هذا في ذهني، فقد أهداني بارك الله فيه نسخة من هذا الكتاب.

فقمت بالاطلاع على الكتاب لأعرف منهجه وطريقته، فسجلت بعض الملاحظات والمؤاخذات بشكل سريع، ورأيت أن أذكرها هنا على هيئة نقاط، ثم أتحدث عن النقطة الأخيرة بتوسع ؛ لأن جميع النقاط المذكورة هي مذكورة في كتابي، أو مطبقة فيه، فلا داعي لذكرها هنا وبيان منهجيتي في العمل.

أما كتابي: فلا أدري متى يسهل الله نشره، فأنا لا أسارع في مثل هذه الأمور، ولعل الله يمد في عمري فأتم الأربعين فيكون ذلك دافعًا للنشر والله المستعان.

أما النقطة العاشرة فهي غير مذكورة في كتابي بهذا التوسع، فلذلك سأتوسع في الكلام عنها هنا، وسأشير إلى بعض معانيها في كتابي أيضًا.

فالمؤاخذات والملاحظات هي :

الأولى: بعض ما يتعلق بترجمة الإمام ابن حزم إما أنه غير مستوفى، وإما أنه غير واضح، وإما أنه مهمل وحقه الذكر.

الثانية: عدم ذكر منهجه الحديثي الصحيح، واقتصاره على بعض هذه المنهجية، وقد أخطأ في فهم بعض منهجيته أيضًا، فالكتاب سمي بسننه، فكيف يكون بهذا الاسم ولا نطبق عليه منهجيته في التعامل مع السنن، وهذا غريب جدًا، وإساءة للمؤلف غير مبررة ولا مقبولة.

الثالثة: لم يتناول طرق ابن حزم إلى أصحاب الكتب بطريقة صحيحة وشاملة، ولا تناول رجاله، فكيف أقوم بكتابة سنن رجل ما، ثم لا أتعرض لرجاله بالذكر الذي يجلي حقيقتهم، ويكشف عن صدقهم وثقتهم، أو كذبهم وضعفهم ؟

الرابعة: لم يذكر أحاديث كثيرة ذكرها ابن حزم، فلم يدخلها الدكتور في كتابه، إما لأنها فاتته فيما كان تحت يده من مؤلفات الإمام ابن حزم، وهذا الأظهر، وإما أنها فاتته ؛ لأنها مخطوطة لم يقف عليها.

والتي ضمن المخطوط في حدود المائة حديث إن لم أكن قد أنسيت، أما التي في الكتب فيبدو لي أنها كثيرة ؛ لأنني تتبعت مسائله التي ذكرها في كتابه، وقارنت ما ذكره تحت الباب بما في كتابي وإن لم يكن عن نهجه في الترتيب، فاتضح لي أنه قد ترك أحاديث ليست بالقليلة.

الخامسة: كثرة التخريجات التي لا معنى لها، فهي تساهم تكبير حجم الكتاب وزيادة تكلفته المادية، في حين وقع منه إهمال تخريج الحديث بحسب الكتاب الذي ذكره ابن حزم فيه، ومقارنة ما أخرجه، وهذا عجيب جدًا !

السادسة : ترتيب الكتاب ترتيب ضعيف، فهو لم يقم إلا بنقل مسائل من المحلى بحرفها مع بعض التعديل فجعلها عناوين للفصل، ثم ساق الأحاديث تحت هذا العنوان ! نعم قد أضاف بعض التسميات للأبواب، ولكنها تسميات عامية ليست تخصصية، والكثير من العناوين ما هي إلا المسائل المذكورة في المحلى.

السابعة :عدم إظهار الصنعة الحديثية عند أبي محمد في التطبيق على الحديث بحسب كلام أبي محمد، فإنه أهمل الكثير من أقواله المتعلقة بنفس الخبر أو بمثله وما كان على مثاله الذي تنطبق عليه تلك القواعد، وبحسب ما رأيت أظنه غير متقن لتلك القواعد.

الثامنة: ليس للكتاب رؤية محددة، فهو بخلاصة: كتاب المحلى أعيد صف كل حديث ورد فيه تحت عنوان مسألة مذكورة فيه، مع ضم الأحاديث التي أتى بها من بعض كتبه الأخرى.

التاسعة :إلزامه ابن حزم ما لا يلتزمه وما لا يلزمه، وسأتوسع في هذ النقطة بخلاف ما قبلها ؛ لأنها مذكورة ضمن عملي في جمع أحاديث ابن حزم، فلا معنى لذكرها هنا حتى لا يفسد العمل.

فأقول والله تعالى الموفق : صاحب الكتاب غفر الله له لم يفهم مقصود الإمام ابن حزم من قوله في بداية المحلى بأنه لم يحتج في كتابه هذا إلا بحديث صحيح عن عدل ثقة، فلذلك ذكر بعض الأحاديث التي رواها أبو محمد بإسناده وضعفها بأحد رواتها، واعتبر ذلك الصنيع من أبي محمد مخالفة لأصله**!**

قال صاحب الكتاب ١/٩٤: (ووفقًا لهذه القاعدة، فقد وضع الإمام ابن حزم الظاهري شرطًا واضحًا في مقدمة كتابه المشهور المحلى، قال فيه: " وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتج إلا بخبر صحيح من رواية الثقات، مسند، ولا خالفنا إلا خبر ً ا ضعيفًا، فبينا ضعفه، أو منسوخًا فأوضحنا نسخه ".

فالقاعدة عند ابن حزم في كتابه المحلى والذي ي ُشَكِّل عمدة ما تبقى من حديثه المسند هي: أن الحديث صحيح إذا سكت عنه، وإلا بين علته، ووضح سبب ضعفه، ولكن السؤال الذي يطرح هنا: هل التزم ابن حزم بشرطه هذا ؟ إن المتتبع بإنصاف لهذا الأمر يجد أن ابن حزم كان وفيًّا لشرطه في أحيان كثيرة، ولكن ذلك لم يعصمه من تمرير بعض الأحاديث التي لا تتماشى مع شرطه الذي ذكره في مقدمة كتابه، ومن الأمثلة على ذلك) ثم ذكر له بعض الأخبار التي سكت عنها وهي ضعيفة.

قلت: فساد هذا الفهم يتحقق بمعرفتنا للحديث المحتج به عند ابن حزم، وهو: الخبر المتصل برواية العدل الثقة إلى أن يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم.

أما الذي خالف بعض هذه الضوابط:فليس حديثًا محتجًا به، والمثال الأول والثاني هو من قول عائشة عليها السلام، وليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

وقول الصحابي ليس مما يُحْتَج به في الديانة عند ابن حزم، فقد أسنده وسكت عنه ؛ لأنه يريد ذكر الاختلاف عن الصحابة في المسألة، فذكر أقوالهم، ولم يذكره للاحتجاج به، أو يريد إبطال دعوى الإجماع من خصمه، فيأتي برواية عن صحابي بل وتابعي للتأكيد على عدم حصول الإجماع المدعى.

فهو لا يحتج بقول الصحابي كما هو معلوم من مذهبه ومذهب سائر أهل الظاهر، فلما لم يعلم صاب الكتاب هذا الأصل: ظن ما ذكره من أقوال الصحابة المسندة والتي سكت عنها هي مخالفة لما اشترطه على نفسه !

أما المثال الثالث: فهو من حديث البزار، والذي عند أبي محمد سقط من إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي الذي ضعفه ابن حزم وغيره، وهو موجود في مسند البزار بنفس الإسناد، فكيف يكون ابن حزم قد خالف شرطه برواية هذا الحديث وسكوته عنه وهو لم يروه من طريق الإفريقي على ظاهر الرواية التي سمعها أو دَوَّنَهَا في كتابه ؟

فأبو محمد أسند الحديث في سياق الاحتجاج به، فإن كان الإسناد عنده بسقوط الإفريقي: فهو حديث لا يستوجب الكلام عند ابن حزم ؛ لأنه يخلو من ضعيف، فظاهره الاتصال والصحة، فإن كان فيه ضعيف يدري عنه، ثم سكت عنه واحتج به، فهنا يمكن الاعتراض على أبي محمد لمخالفة شرطه.

وأبو محمد ليس ممن يسقط الضعفاء من الأسانيد لتقوية مذهبه، فهو احتج بالحديث لبيان أن الشرع نهى عن تزوج النساء للمال، وهذا المعنى يمكن الوقوف عليه من نصوص أخرى ذكر بعضها، وبعضها في القرآن مبين لحقيقة المقصود من الزواج، وليس منها مال الزوجة.

فإلزامه أن يتكلم في تضعيف الحديث لرجل سقط من إسناده وهو لا يدري عنه، وأن الرجل هذا موجود في إسناد الذي روى الحديث من طريقه إلزام باطل ؛ لأن الإلزام لا يتحقق إلا إذا كان يدري أن الضعيف قد سقط من إسناده، وإلا فلا يلزمه ما عرفنا نحن وجهله هو.

أما المثال الرابع: فقد رواه ابن حزم عن طريق ابن أبي شيبة، وكذلك رواه ابن عبد البر في الاستذكار، ورواه أبو محمد عن حمام، عن ابن الباجي، عن ابن يونس، عن بقي، عن ابن أبي شيبة، عن محمد بن بشر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عروة بن مسعود الثقفي.

وروى هذه القصة غير أبي محمد وابن عبد البر من طرق أخرى غير طريق ابن أبي شيبة، وفيها ضعفاء.

فلما ذكر صاحب الكتاب هذا المثال قال: سكت عنه ابن حزم، قال الهيثمي: فيه أبو عبيدة، وهو ضعيف.

وليس في الإسناد الذي ذكره في الكتاب رجل بهذه الكنية أو الاسم حتى، لا عند أبي محمد، ولا عند ابن عبد البر، بل ولا عند ابن أبي شيبة !

فلا وجه لقوله بأن ابن حزم قد خالف ما اشترطه على نفسه، فإنه لم يشترط على نفسه أن لا يحتج بالحديث إلا حيث يتفق الجميع على صحته، أو يتفق الجميع على أن كل طرقه قد جاءت صحيحة لا مغمز فيها !

أضف إلى ذلك: أن هذا الخبر قد ذكره أبو محمد على أنه احتجاج من خصومه وليس من احتجاجه، فقد قال قبل إسناده: (وذكروا ما حدثنا ..) ثم ساقه بإسناده، فأجاب عنه ورد شبهتهم، ولم يتكلم عن أحد من رجاله، وكيف يتكلم عن رجاله من طريق ابن أبي شيبة وليس فيهم من يستحق التضعيف عنده ؟!

فالخبر إذا روي بأكثر من طريق ووجه، وسلم وجه واحد أو طريق واحد، فأبو محمد لا يعبأ بتلك الطرق والوجوه أصلًا إذا كان فيها ضعفاء، أو روي مرسلًا، فكل إسناد فهو قائم بنفسه، فإن صح أحدها: فالخبر صحيح، إلا الإسناد الذي قام برهان من إسناد آخر يدل على خطأ الإسناد الأول، فسواء صح أو لم يصح.

والعجب من الدكتور الخليفة أنه قد أشار في مقدمته إلى بعض ما يتعلق بمنهج ابن حزم الحديثي، وذكر أنه يختلف مع أهل المشرق، وأنه لا ينبغي أن نجعل مدرسة المغرب الحديثية مندرجة تحت مدرسة المشرق، فلكل مدرسة أسس وعلماء ومنهجية، قد تتوافق مع بعضها البعض كما أنها قد تختلف، أو هذا مضمون كلامه في الجملة.

فنسي ما كتبه في هذا الموضع، ونسي قواعد ابن حزم الحديثية جملة ! فألزم أبو محمد بأسانيد لم يروها ألبتة ! فجعله تابًعا لغيره، سواء جاء حديثه الذي أسنده من طريق صحيحة، أو من طريق غير صحيحة، فهو يجب أن يكون تبًعا لغيره وإن صح الخبر من طريق آخر ليس هو طريقهم الضعيف!

وهذا عجيب في الحقيقة، ولا أدري سبب استعجال الدكتور الخليفة في تقرير حقائق كان في سعة من أمره قبل تقريرها ! لكنه وكأنه يأبى إلا الوقوع بمثل هذه الأخطاء القبيحة.

وقد قال صاحب الكتاب: (يمكن القول بصورة مجملة: إن كل ما سكت عنه ابن حزم في كتابه المحلى فهو صحيح عنده، وهو ظاهر عند تتبع معظم الأحاديث، وقد خالف في بعض الأحاديث تعرضنا قبل قليل لذكر طرق منها، ونبهنا عليها اعتمادًا على أقوال أئمة الشأن في هذا الباب).

قلت: كيف يحاكم ابن حزم ويدعى عليه أنه قد خالفه شرطه ومعيار ذلك هو قول غيره ؟! وهذا عجيب جدًا، وإنما تجب محاكمة الرجل والنظر إن كان قد خالف شرطه وأصله بأقواله هو، أو على الأقأقوال غيره التي يعتمدها المُ حاكَم، فلا يعقل أن يحاكم الرجل بأقوال غيره، وهي في الحقيقة أقوال لا يقولها المُحاكَم !

وقد أحال عند ذكر الحديث الرابع إلى رقم الحديث في الكتاب، وهو يقول عنه في الهامش: ضعيف، جاء هنا من طريق ابن أبي شيبة المصنف، وجاء هنا مرسلًا، أبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان أن عروة بن مسعود، فأورده، وأخرجه الطبراني من طريق أحمد بن حنبل، حدثني أبو عبيدة بن فضيل بن عياض، ثنا عبد الله بن معاذ الصنعاني، عن معمر، عن عثمان الجزري، عن مقسم، عن ابن عباس، فأورده، قال الهيثمي: فيه أبو عبيدة بن الفضل (كذا الفضل، وهو قد ذكره قبل قليل بأنه ابن فضيل) وهو ضعيف، وأبو نعيم من طريق محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، فأورده مرسلًا، وضعف الحديث الحافظ ابن حجر، قلت (يعني صاحب الكتاب): استغرب من سكوت ابن (بابن في المطبوع) حزم على الحديث**!**

قلت: من تأمل في نقله فلن يجد فيه مخالفة ابن حزم لما اشترطه على نفسه، وإنما فيه أنه أسند الخبر من طريق ابن أبي شيبة وهي الطريق التي ليس فيها ابن فضيل الضعيف، وأن غير ابن شيبة قد رواه من وجه وطريق آخر وفيه ابن فضيل المذكور، فاقتضى هذا عند صاحب الكتاب أن يكون ضعيفًا، واقتضى عند غيره أن يكون مرسلًا على قاعدة متأخري أهل المصطلح الظنية.

ومن يتأمل تخريجات الدكتور الخليفة يجد الكثير من هذه الأخطاء، ويجد منه إهمال ذكر سبب رواية الإمام للحديث، فإنه كثيرًا ما يروي الأحاديث لبيان ضعفها، أو لبيان مخالفتها لحديث آخر، فليس كل ما سكت عنه الإمام فهو صحيح عنده.

ولم يفرق بين ما رواه محتجًا به، وبين ما رواه على غير وجه الاحتجاج به، ولم يفرق أيضًا بين ما رواه من حديث عن الضعيف، وما رواه عن أحد السلف عن ضعيف، فهذه سنن ابن حزم بمعنى طريقته في التعامل مع الروايات المسندة، فأعرض الكاتب عن كثير منها.

ومن كان مطلعًا على طريقة ابن حزم في الرواية والإسناد فإنه لن يخالفني فيما ذكرته هنا، وإنما قد يخالفني من لا يعرف منهجية الشيخ رحمه الله، ككثير ممن ألف الكتب عن أبي محمد وهو لا يدري عن منهجه إلا ما اتبع فيه غيره ممن نسب لأبي محمد ما ليس من منهجه، وما أكثر هؤلاء، والله المستعان.

ويعلم الله ويشهد على أني لم أتكلم عن هذه المؤاخذات لأبشر بكتابي على وجه الطعن بكتاب غيري، فلا والله ليس هذا من خُلُقي ولا مقصدي، وإنما أنا رجل لا أقوى على ترك شيء مثل هذا يتعلق بأحد من أهل الظاهر أخطأ فيه صاحبه ثم لا أرى من تعرض له ودفع عن أهل الظاهر.

فليس لأهل الظاهر من يدفع عنهم مثل هذه المسائل التي تطرح في المؤلفات الجديدة، فأحاول بمثل هذه التعليقات سد هذه الثغرة ما أمكن.

أما كتابي: فجميع من خالطني يعلم طول مراجعتي للكتب، وتكرار هذه المراجعة التي تجعل غيري يشعر بالملل من كثرتها وتكرارها !

فلن يخرج الكتاب في القريب ولا البعيد بحسب ما أعلم من نفسي، فلا وقت عندي لمراجعته، فعندي ما هو أهم منه.

فهذا اختصار ما يتعلق بالمؤاخذات التي وجدتها في كتاب (سنن ابن حزم الظاهري) للدكتور مجيد الخليفة، ولعل تتبع جميع ما فيه يوجب إخراج غير ما ذكرته هنا، فالله المستعان.

فهذا آخر ما أكتبه، والحمد لله رب العالمين.

أخوكم ابن تميم الظاهري.

كتب في يوم السبت ١٨ صفر ١٤٣٥ هـ ، والموافق ٢١-١٢-٢٠١٣ م